

PROVISIONAL

S/PV.2965
6 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين بعد الألفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١١/٠٠

(اليمن)	السيد الاشطل	الرئيسي :
		الأعضاء :
السيد فورنتسوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
السيد تاديسي	اثيوبيا	
السيد مونتيانو	رومانيا	
السيد بغيني اديتو نزنغيا	زائير	
السيد لي داويو	الصين	
السيد بلان	فرنسا	
السيد تورنود	فنلندا	
السيد فورتية	كندا	
السيد الاركون دي كيسادا	كوبا	
السيد انيت	كوت ديفوار	
السيد بنياالوسا	كولومبيا	
السيد رجالي	ماليزيا	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
السير ديغيد هاناي	وايرلندا الشمالية	
السيد بيكرينغ	الولايات المتحدة الامريكية	

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٥التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس : بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ، فإنني أود أن أنتهز هذه الفرصة للاشادة ، باسم المجلس ، بسعادة السيد توماس بيكرينغ ، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ، الذي اضطلع برئاسة مجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر بجدارة . وإنني إذ أعرب عن بالغ تقديري للسفير بيكرينغ لما أبداه من مهارة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي ، فإنني على يقين من أنني أعبر عن رأي جميع أعضاء المجلس .

وأود أيضا ، باسم المجلس ، أن أعرب عن تقديري العميق لسعادة السيد جيمس بيكر ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي ترأس أعمال المجلس في جلسته الهامة الثالثة والستين بعد الأربعين والتسعمائة ، والتي حضرها عدد كبير من وزراء الخارجية الموقرين .

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة (S/21830)

تقرير مقدم من الأمين العام الى مجلس الأمن وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) (S/21919)

و Corr.1 و S/21919/Add.1-3

الرئيس : وفق المقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الأردن واسرائيل والامارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الاسلامية وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب

والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والهند ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

وأود بهذه المناسبة أن أرحب بالسيد فاروق قدومي ، وزير خارجية دولة فلسطين ، وان أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد أريـدور (اسرائيل) ، والسيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) ، والسيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية) ، والسيد عمير (باكستان) ، والسيد محي الدين (بنغلاديش) ، والسيد أكسين (تركيا) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد بن جمعة (الجزائر) ، والسيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد علي (السودان) ، والسيد الانباري (العراق) ، والسيد النعمة (قطر) ، والسيد الصباح (الكويت) ، والسيد مكاوي (لبنان) ، والسيد موسى (مصر) ، والسيد حسيبي (المغرب) ، والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) ، والسيد ولد محمد محمود (موريتانيا) ، والسيد مينون (الهند) ، والسيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد قدومي (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيسي : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول

أعماله .

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/21949 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة ، والوثيقة S/21958 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ ، سيدي ، بالترحيب بكم رئيسا لمجلس الأمن وأن أقول إننا نتطلع الى رئاستكم للمجلس بنفس المهارة والغطنة اللتين اتسمت بهما جميع أنشطتكم في المجلس .

وفي نفس الوقت أود أن أشيد بالممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ، السفير بيكرينغ ، على الطريقة الممتازة التي تراس بها أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي ، والتي بلغت ذروتها في إعداده للاجتماع التاريخي الذي عقده المجلس يوم الخميس الماضي .

وفيما يتصل بالموضوع المطروح علينا أود أن أبدأ بتوجيه التهنئة للأمين العام والعاملين معه على العمل المفصل والدقيق الذي قاموا به لإعداد التقرير المطلوب في القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) . وهو يستحق الثناء أكثر في ضوء رفض إسرائيل المؤسف استقبال بعثة الأمين العام عند إعداد ذلك التقرير . وعلى الأقل طرأ بعض التقدم منذ ذلك الحين ، حيث أن إسرائيل قد دعت السيد إيمه لزيارة إسرائيل والأراضي المحتلة . ويخوننا الأمل أن يسافر قريبا . ونتطلع قدما الى الاستماع الى آرائه .

لا أود أن أخوض باستغاضة في الحوادث الخردية التي تقع في الأراضي المحتلة . فهي مغطاة تفصيلا في الإضافات الثلاث لتقرير الأمين العام ، وقد اتخذ مجلس الأمن موقفا واضحا بشأن أحداث ٨ تشرين الأول/أكتوبر باتخاذ القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) .

ونحن جميعاً على علم كامل بسلسلة العنف المؤسفة في الأراضي المحتلة . وينبغي الآن أن ننظر الى الامام لا الى الوراء وأن نركز على الخطوات التي ينبغي اتخاذها لحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

إن تقرير الأمين العام يطرح بعض الأفكار المثيرة للاهتمام حول هذا الموضوع . واقتراحه بأن يدعو مجلس الأمن لاجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة يستحق دراسة متأنية . فهذا نهج جديد لم يُجرَّب من قبل . ومن الأفكار الأساسية المتكررة في قرارات هذا المجلس أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلة وأن على اسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية . وهذه مسألة تتعلق عليها حكومة بلدي وبقية الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية أهمية قصوى . وجرى التأكيد على هذه النقطة من جديد في الإعلان الخاص بالشرق الاوسط الذي اعتمده المجلس الأوروبي المعقود مؤخراً في روما في ٢٧ و ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر .

ونعتقد أن فكرة عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة سيرسل إشارة قوية الى اسرائيل بأن عليها أن تتوخى بالغ الحذر في معاملتها للمواطنين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها . وسيوضح قلق المجتمع الدولي بكامله بشأن ما يحدث في الأراضي المحتلة .

كما يشير الأمين العام في تقريره الى مناقشات الفلسطينيين بوجود نزيهه ، وبولاية ملائمة من جانب الأمم المتحدة . وبديهي أن هذه الفكرة تحتاج الى مزيد من التوضيح قبل البت فيها . وتقرير الأمين العام (S/19443) الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، هو أحد مصادر الاقتراحات في هذا الصدد . وبالإضافة الى ذلك ، ستكون سلطات بلادي على استعداد للنظر في الأفكار التي تتضمن توسيع نطاق عمل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة بشرط ألا يعيق هذا من الناحية العملية أداءها لمهامها الإنسانية الأساسية .

وأياً كانت الخطوات التي يقرر المجلس اتخاذها ، فإن سلطات بلادي تعتقد أن علينا أن نستهدف اتخاذ تدابير واقعية تكون لها آثار محددة لتحسين حياة

المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وحمايتهم . ولا ينبغي أن تفكر في البوادر السياسية الطيبة بل في النتائج العملية . ويجب ألا نتمسك بأفكار يستحيل تنفيذها . ولا جدوى من السير في مسارات تنتهي إلى حالة جمود ؛ فهذا لا يفيد موقف المجلس ولا يُحسّن الحالة القائمة فعلا .

لكن التدابير العملية لحماية المدنيين الفلسطينيين لا يمكن بالرغم من أهميتها أن تكون غاية في حد ذاتها . ولا يمكن أن تكون ، في أفضل الأحوال ، إلا مجرد مسكن مؤقت ، ولا ينبغي أن تغيب عن نظرنا بتاتا ضرورة التوصل إلى حل للمشكلة العربية الإسرائيلية ككل ، وإن ديباجة القرار ٦٧٣ (١٩٩٠) ، تؤكد على أن الحل الدائم والعادل يركز على القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، من خلال عملية تفاوضية نشطة تأخذ في اعتبارها حق جميع دول المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، في الأمن وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . وتؤيد حكومتي هذا الرأي تأييدا كاملا . وكما أوضح وزير الخارجية ، السيد دوغلاس هيرد ، لمجلس العموم في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ، فإن للفلسطينيين الحق في تقرير المصير ، وهذا الحق لا يمكن التعبير عنه إلا في سياق تسوية تفاوضية يجب أن تتضمن كذلك أحكاما لأمن إسرائيل داخل حدود آمنة .

وفي خطاب الملكة في افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان البريطاني في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، ذكرت صاحبة الجلالة ما يلي :

"ستواصل حكومتي العمل من أجل إقرار السلم الطويل الأجل في الشرق الأوسط ، بما في ذلك تسوية القضية الفلسطينية" .

وهذا إلتزام واضح وراسخ للسنة المقبلة .

إن الحكومة البريطانية تعرب من جديد عن تأييدها لمبدأ عقد مؤتمر دولي للسلم في الوقت الملائم . ونرى أن البدء في حوار بين إسرائيل ومن يمثلون الفلسطينيين هو خطوة أولى هامة لإعادة تنشيط عملية السلم .

الرئيس : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي

وجهها إليّ .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يسرني ،

سيدي ، أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأنا مقتنع بأن خبرتكم الثرة وموهبتكم الدبلوماسية من شأنهما أن تيسران إنجاز المهام الجسيمة الملقاة على عاتق المجلس في هذا الشهر .

كما أود أن أعبر عن شكري للسفير توماس بيكرينغ ، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، الذي نال إعجابنا بما بذله من جهود باهرة في قيادة المجلس صوب أداء عمله في الشهر الماضي .

إن الحالة المتوترة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما فتئت مبعث قلق كبير للمجتمع الدولي . وقد قدم الأمين العام ، انطلاقاً من قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) ، تقريراً يجمع بين الطابع العملي والأهمية الإيجابية ، وطرح توصيات معقولة . ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره وشكره للأمين العام لما يبذله من جهود دؤوبة لتخفيف حدة التوتر في الأراضي المحتلة وحماية السكان الفلسطينيين والنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط .

ولكن من المؤسف أن الحكومة الإسرائيلية قد أمنت في موقفها السلبي رافضة أن تقبل قرار مجلس الأمن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) وأن تستقبل البعثة التي أوفدها الأمين العام . وعلاوة على ذلك ، كشفت سلطات الاحتلال الإسرائيلية جهودها لقمع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، مما أدى مؤخراً إلى قتل وجرح عدة مئات من الأشخاص في قطاع غزة . ونحن ندين السلطات الإسرائيلية لارتكابها هذه الأعمال وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى تغيير موقفها ، وإلى الوفاء على نحو جدي بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٢٥ من الميثاق وإلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتنفيذاً مخلصاً .

وقد رفضت حكومة اسرائيل حتى الآن ، رفضا قاطعا انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة وهي تعلن القدس عاصمة سيادية لدولة اسرائيل . أود أن أشير الى أن سلسلة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ، قد أكدت انطباق هذه الاتفاقية على القدس . وأيضا تدابير ادارية وتشريعية تتخذها حكومة اسرائيل انتهاكا لتلك القرارات وفي محاولة لتغيير طابع القدس ومركزها لاجية وباطلة وغير قانونية وينبغي نقضها .

يؤيد الوفد الصيني أية توصيات تيسر حماية السكان الفلسطينيين وسلامتهم في الاراضي المحتلة ، بما فيها تلك التي قدمها الامين العام في تقريره . ووفقا لاحكام المادة الاولى من اتفاقية جنيف الرابعة ، يتعين على جميع الاطراف الموقعة أن تلتزم باحترام الاتفاقية وضمان احترامها . وفي ظل هذه الحالة التي تنتهك فيها الاتفاقية مرارا وتكرارا ، فاننا نؤيد عقد اجتماع للاطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية بغية اتخاذ تدابير فعالة ضرورية لضمان احترام الاتفاقية . وان قيام مجلس الامن بايغاد موظفين من الامم المتحدة لرصد الحالة في الاراضي المحتلة سيساعد على ضمان سلامة السكان الفلسطينيين .

أخيرا أود أن أؤكد من جديد أن التخفيف من حدة معاناة الشعب الفلسطيني وحماية سلامته لا يمثلان حلا أساسيا للقضية الفلسطينية . فمجلس الأمن ، الذي ينبغي بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ، ينبغي أن يلعب دوره الواجب في التماس تسوية منصفة ومعقولة للقضية الفلسطينية . وما زلنا نؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر دولي يُعنى بقضية الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة ومشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بغية التوصل الى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية . وان الصين مستعدة لمواصلة العمل مع الدول الاخرى من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل .

الرئيسي : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بكم ، سيدي ، رئيسا لمجلس الأمن وأتمنى لكم النجاح في مهمتكم . كما أود أن أعرب عن امتناننا العميق لسلفكم ، الممثل الدائم للولايات المتحدة ، السيد توماس بيكرينغ ، على عمله البارع في تشرين الثاني/نوفمبر . ونرحب أيضا بوزير خارجية فلسطين ، السيد فاروق القدومي الذي يشترك اليوم في اجتماع مجلس الأمن .

لقد استرعت الأحداث الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مرة أخرى انتباه مجلس الأمن إلى الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط . ولم يكن وقوع هذه الأحداث المأساوية من قبيل المصادفة بل جاء نتيجة منطقية للسياسة التي تنتهجها إسرائيل والتي تتمثل في ترسيخ احتلالها للأراضي العربية وسحق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وجرح مشاعره الدينية . ويتضح الدليل على ذلك في إطلاق النار على الفلسطينيين العزل في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في جبل الهيكل الذي أشار موجة جديدة من العنف اجتاحت الأراضي المحتلة . وعلى الرغم من معارضة إسرائيل ، التي رفضت التعاون مع مجلس الأمن ومنعت وصول بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة استطاع الأمين العام ، وفقا للقرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ، أن يعد تقريرا وافيا يؤكد من جديد بلوغ المواجهة في هذه المنطقة ذروتها . وانني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، وموظفي الأمانة العامة ، عن خالص امتناننا للجهود التي بذلوها .

إن هذه الوثيقة تعطي ، بشكل مكثف ، صورة شاملة للتدابير التي اتخذها المجلس منذ بداية الانتفاضة سعيا إلى إيجاد السبل الكفيلة بالتخفيف من محنة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وهي تحتوي على عدد من التوصيات العملية الرامية إلى تذليل حواجز المواجهة والريبة وضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . ويصف التقرير أيضا بصورة موضوعية المأساة التاريخية الفادحة التي يمر بها الشعب الفلسطيني الآن .

وقد استكملت الصورة الشاملة هذه بالبيان الذي أدلى به ممثل فلسطين لدى الأمم المتحدة ، السيد القدوة ، بالإضافة الى شريط الفيديو الذي عرض في هذه القاعة والذي أشر في نفوس الجميع . وأود أن أؤكد ، بارتياح عميق ، ان الموقف الذي أعربت عنه منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس الأمن يتضمن ، في رأينا ، عددا من المقترحات الملموسة والعملية التي توضح مرونة وتنوع النهج التي يلتمسها الفلسطينيون إزاء حل المشكلة . ونحن نتشاطر بالكامل وجهة النظر القائلة بضرورة أن تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن تدبيرا عاجلا لحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

وفي هذا الصدد ، ليس بوسعنا أن نتجاهل البيان الذي أدلى به ممثل اسرائيل في مجلس الأمن في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، والذي أوضح عدم تخلي حكومته عن الموقف السلبي البالي الذي لا يتماشى مع الاتجاهات الجديدة التي تسود العالم وتتناقض مع تطلعات الأغلبية الساحقة للدول الاعضاء في الأمم المتحدة . ان حكومة اسرائيل ، برفضها القرارين ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) ، انما ترفض قبول المقترحات المعقولة والواقعية التي قدمها الأمين العام . وليس بمقدور مجلس الأمن أن يقبل الموقف المعوق الذي دأبت اسرائيل على اتخاذه .

يشهد العالم اليوم عملية تجديد تم فيها حل المشاكل التي استعصت على الحل لسنوات عديدة بنجاح . وأخذت الشعوب تتطلع بنظرة جديدة لأكثر المسائل الدولية تعقيدا . لقد حان الوقت ، والواقع انه حان منذ زمن بعيد ، لتنتهج اسرائيل سياسة تتماشى مع وقائع عالمنا اليوم .

اننا على اقتناع بأن الظروف الراهنة تتطلب من جميع الدول المعنية اتخاذ خطوات عاجلة على المعيددين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل الاستخدام الفعال لقدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن اللذين اضلعا بدور أساسي في مسائل الشرق الاوسط على صنع السلم . ولا يزال القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) محتفظين ، في أعين المجتمع الدولي ، بأهميتهما الأساسية للتسوية العربية - الاسرائيلية .

(السيد فورونتسوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وأود أن أذكر أنه في شباط/فبراير ١٩٨٩ قدم ادوارد شيفاردنادزي وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في بيان أدلى به في القاهرة مفهوما شاملا لتحسين الحالة في الشرق الأوسط . وقد تضمن ذلك بذل جهود متزايدة لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن . ولهذا المفهوم أهمية في الوقت الحالي . والاتحاد السوفياتي يؤيد نهجا متنوعا لتنشيط عملية السلم في الشرق الأوسط كما أنه على استعداد لتأييد أية مقترحات بناءة ، بما في ذلك المقترحات المرحلية التي ترتبط بالتوصل الى تسوية شاملة . ولا نزال نرى أنه يجب ، بالإضافة الى الجهود المبذولة لإقامة عملية مفاوضات والبدء فيها بغرض تسوية أسباب أزمة الشرق الأوسط ، أن تتخذ خطوات محددة لتخفيف التوتر الاقليمي وتعزيز الثقة وتخفيض مستوى المواجهة العسكرية .

إن بدء العمل في وقت ملائم صوب عقد مؤتمر للسلام من شأنه أن يساعد على تجنب مرحلة جديدة خطيرة في تطور الحالة وعلى البدء في التحرك نحو البحث عن حل لمشاكل الشرق الأوسط يقوم على أساس توازن المصالح ، ومبادئ العلاقات المتحضرة بين الدول ، ومستويات رفيعة من الروح الانسانية ونبذ العنف .

ولا يزال الاتحاد السوفياتي يرى أن العناصر التالية جوهرية بالنسبة لأي حل للصراع : أولا ، قبول الاساس الاقليمي للتسوية كما يحدده قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على سحب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وبعده ، ثانيا ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفس القدر الذي يتاح لشعب اسرائيل ؛ وثالثا ، مراعاة حق جميع أطراف الصراع في الحياة في سلم وأمن داخل حدود دولية معترف بها ، ومبادئ المساواة والأمن المتكافئ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام الاستقلال السياسي والسيادة ، وعدم استعمال القوة .

ويشارك الاتحاد السوفياتي أغلبية أعضاء المجتمع الدولي اقتناعها بأنه في نهاية المطاف لا بد من اتخاذ خطوات عملية لعقد مؤتمر دولي يعنى بالشرق الاوسط . ونرى أن موافقة اسرائيل على عقد هذا المؤتمر يمكن أن يكون لها تأثير ايجابي على الحالة في المنطقة .

واغتتم هذه الفرصة لوجه نداء الى جميع الاطراف المعنية ، وفي مقدمتها حكومة اسرائيل ، أن تستمع في النهاية الى صوت العقل والمنطق .

ختاماً ، أود أن أعرب عن الأمل في أن يمثل القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن بعد مناقشته لمسألة الحالة في الاراضي المحتلة خطوة صوب التوصل الى تسوية وسلم دائم في الشرق الاوسط وكفالة حقوق الشعب الفلسطيني .

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل فلسطين ، وأود مرة أخرى أن أرحب بين ظهرانينا بالسيد فاروق قدومي وزير خارجية دولة فلسطين ، وأعطيه الكلمة .

السيد القدومي (فلسطين) : إنه لمن دواعي سعادتني أن أستهل كلمتي هذه بتقديم تهنئتي القلبية للأخ العزيز السفير عبد الله الأشطل على تسلمه مهام رئاسة هذا المجلس الموقر ، ليس فقط لما تربطني به من أواصر الصداقة الحميمة ، أو لكونه أبناً باراً من أبناء الشعب اليمني العربي الشقيق ، وإنما أيضاً لما يتحلى به من مزايا قيادية تتسم بالحكمة والرزانة ويشهد له بها الجميع . واني واثق بقدرته على إدارة أعمال هذا المجلس بما يكفل لها النجاح والتوفيق .

وأشكر الرئيس السابق السفير توماس بيكرينغ لقيادته أعمال المجلس في الشهر الماضي .

وأقدم بالشكر الجزيل والتحية الصادقة لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وأنوه بتقييم عال بجهوده المتواصلة من أجل تعزيز

السلام والأمن الدوليين ومتابعته المستمرة للقضايا المعلقة بهدف إيجاد الحلول الممكنة لها ، وللتقرير الذي تقدم به بخصوص توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة .

ينعقد هذا المجلس مرة أخرى اليوم ؛ بعد أن انعقد خلال الأسابيع القليلة الماضية ، من أجل قضية واضحة ومحددة هي توفير الحماية والأمن لشعب يتعرض يوميا لجرائم في منتهى الخطورة باتت تشكل نمطا متواصلا للسياسة الاسرائيلية تجاه شعب فلسطين .

وإنني إذ أشكر ، بهذه المناسبة ، كلا من اليمن وكوبا وماليزيا وكولومبيا - أشكر هؤلاء الأصدقاء على كل ما بذلوه من جهود كبيرة في دعم وفدنا وتمكينه من دفع المشاريع المطلوبة الى مجلس الأمن الموقر ، فإنني في نفس الوقت لا أنسى مواقف بقيّة الدول الصديقة لأشكرها على مواقفها التضامنية رغم كل ما تعرضت له من ضغوطات .

لا أظن أنني بحاجة لكي أكرر على مسامع أعضاء المجلس ما بات معروفا عن الممارسات الإرهابية الاسرائيلية تجاه شعبنا الفلسطيني في فلسطين المحتلة . فالملف الاسرائيلي أمام المجلس حافل بالأمثلة المخيفة على هذه الممارسات ، التي وصلت ذروتها في مذبحه الحرم الشريف في القدس ، والتي كانت السبب المباشر لعقد كل هذه الجلسات لمجلس الأمن الموقر طيلة الشهر الماضي . بل إن مجلس الأمن ، ومنذ سنوات ، ينعقد ويحاول إيجاد الحلول لوضع حد لهذه المآسي الرهيبة . ولقد أصدر المجلس عددا من القرارات التي تؤكد على ضرورة تطبيق اتفاقيات جنيف ، وتطالب اسرائيل بالالتزام بها . غير أن كل هذه الدعوات والنداءات التي صدرت لم تلق أي اهتمام أو اكتراث ، وإنما قابلتها اسرائيل بالرفض المتعجرف غير مبالية برادع أو عقاب .

ولماذا لا تلجأ إسرائيل الى مثل هذا السلوك المنافي لكل القيم والأعراف والقوانين الدولية ، ما دامت مطمئنة الى أن دولة كبرى ، هي الولايات المتحدة الأمريكية ، كفيلة بحمايتها من أي ردع أو عقوبة باستعمالها لحق النقض ؟

ولذلك ، يا سيدي الرئيس ، فإن جلساتكم تتعدد وتتوالى وكأنها تدور في حلقة مفرغة ميثوس منها لايجاد الحل المطلوب ، أي إيجاد الوسيلة لحماية شعبنا الفلسطيني بأسره من مسلسل عدواني مستمر دون توقف منذ أن كان الاحتلال الاسرائيلي ، بل لنقل منذ أن كانت إسرائيل . وقد تجلّى ذلك بكل وضوح في موقف الوفد الأمريكي الذي منع مجلسكم من التصويت على مشروع القرار المعروف أمامكم طيلة الشهر الماضي بكامله .

لقد لاحظت الدنيا بأسرها ، وبارتياح كبير ، أن رياح التغيير الدولي تسيّر باتجاه تعزيز مكانة هذه المنظمة الدولية وبشكل خاص مجلسكم الموقر . كما نعرف جميعا مدى ما يمكن لهذا المجلس أن يقوم به من أعمال اذا ما عقد النية وسادته روح الإجماع ، ولم تقف في دربه حقوق نقض في غير موضعها .

فلماذا تبدو قضية فلسطين وكأن هناك استثناء خاصا لها ؟ المجتمع الدولي كله يرفض الاحتلال ويدينه ، يعترف بحق كل الشعوب في تقرير مصيرها ، يحترم حقوق كل الدول في العيش في سلام وأمن ضمن حدودها المعترف بها دوليا . فلماذا نرى في هذا المجلس أن هذه المبادئ والمقاييس التي تنطبق على الجميع لا تشمل شعب فلسطين بالذات ؟ فهل جاء شعبنا من كوكب آخر ، أم أنه ليس كغيره من باقي شعوب العالم ؟

إسرائيل تحتل ، إسرائيل تضم أراضي فلسطينية وعربية ، ولكن ليس هناك ممن يردعها ! إسرائيل تقتل ، إسرائيل تعتقل ، تنسف البيوت ، تشن الغارات ، تحرق المزارع والمحاصيل ، تسرق المياه ، وليس هناك من يعاقبها !

ليس هذا فحسب ، بل إن إسرائيل وكما سمعتم على لسان رئيس وزرائها يعهد بالمزيد من الاحتلال والتوسع ، ليس من يعاقبها أو حتى يحاسبها ! لماذا يا سيدي الرئيس كل هذا ؟

مرة أخرى ، لا نجد أمامنا من رد على هذا السؤال المربير غير موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحمي إسرائيل ويحمي ممارساتها الاجرامية .

هذا هو السبب الوحيد الذي جعلنا ومعنا الرأي العام الدولي ، نرى هذه الازدواجية في موقف مجلس الأمن ، مما بات يهدد مصداقيته ومكانته ، ويشكك في إمكانياته ليلعب الدور المرجو منه في عالمنا الجديد ، أي ترجيح موازين الحق والعدالة على موازين القوة والمصالح .

إلى متى تستمر هذه المأساة ، أنتم ترون أن من يلتزم بقرارات الأمم المتحدة وميثاقها ومبادئها يُعاقب ، يُترك للعذاب والقتل والتشريد والحرمان من أبسط حقوقه الإنسانية ، بينما الراضى لهذه القرارات ، المتحدي لهذه المبادئ يُجازى بمزيد من الدعم والتأييد ، بل بمزيد من التشجيع على الاستمرار في هذه السياسة العدوانية السياسية والأخلاقية والإنسانية .

إن روح المشروع المطروح أمامكم ، والذي بذلنا كل ما في وسعنا لتعديله كي ينال إجماع الأعضاء الموقرين ، تستهدف تأمين حماية شعبنا والحفاظ على وجوده هذا الوجود الذي تهدد إسرائيل بالغائه وطرده وراء البحر أو وراء النهر .

لذلك فإننا نأمل بأن ينال الموافقة المرجوة ، ليشهد أبناء شعبنا الذين يتطلعون إليكم في هذه اللحظات بملامح الأمل في قدرة هذه المنظمة على القيام بدورها لتأمين السلام وتجنب الحرب .

ونطالب أن يقوم مجلسكم الموقر باعتماد تواجد دائم للأمم المتحدة وأفرادها في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وذلك ضمن ميكانيكية أو آلية ثابتة تقوم على مراقبة الأوضاع وتقديم تقارير منتظمة حولها إلى مجلسكم الموقر . هذا هو الحد الأدنى مما يجب على المجلس القيام به في مجال توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي .

ونأمل أن يتحرك هذا المجلس بما له من ثقل معنوي ومادي ، لوضع حد لجرائم إسرائيل وتحدياتها لشعبنا ولقراراتكم ، كي لا تبقى أمام الخيار الذي لا خيار غيره ، وهو الرد المشروع ، الرد المشرف بالدفاع عن النفس بكل الوسائل التي أقرتها المواثيق والأعراف الدولية .

إننا لا نطالب بحق هو ليس لنا . ولا نستجدي موقفا يتنافى مع أي شرعية من حقوق الانسان أو مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة .
ما نطلبه هو حق مشروع أنتم مصدر شرعيته والمسؤولون عن تطبيقه . فهل يرتفع مجلس الأمن الى مستوى ما أوّتمن عليه من مبادئ وما أُعطي من سلطات ؟
في الختام ، يوم يتمكن هذا المجلس من إحقاق العدل في قضية فلسطين لن يكون شعبنا وحده هو الذي تحرر وانتصر ، وإنما ، بكل تأكيد ، مجلسكم الموقر أيضا يكون قد تحرر وانتصر .

الرئيسي : أشكر ممثل فلسطين على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .
ليس هناك من متكلمين آخرين في قائمتي في هذه الجلسة . وكما تم الاتفاق عليه في المشاورات غير الرسمية فإن المجلس سيعقد جلسته التالية لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال غدا الخميس الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠